الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

08 **ديسمبر** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

الفساد والإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 جماد أول 1444هـ - 08 ديسمبر 2022م
https://www.okaz.com.sa/articles/people-voice/2121209

خالد بن هزاع الشريف

مثل يوم غدٍ ويوم بعد غدٍ من كل عام (9 و10 ديسمبر)؛ يحتفي العالم والأمم المتحدة بيومين عالميين هامين يعززان السلام والأمن والتنمية.. الأول: «اليوم الدولي لمكافحة الفساد» (9 ديسمبر)، لمحاربة تلك الآفة السلبية على المجتمع التي تقوض أهداف التنمية المستدامة.. والثاني: «يوم حقوق الإنسان» (10 ديسمبر) الذي يهدف إلى حماية الإنسان، ومعالجة أشكال التميز ضده، والتوصل إلى حلول لإكرامه.

••في مجال «مكافحة الفساد»؛ يعد عام 2022 بداية الجهود المبذولة للاحتفال بالذكرى الـ20 لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.. أما ديباجة الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ فاعتمدت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، وتتألف من 30 مادة، تحدد مجموعة واسعة من الحقوق والحريات الأساسية، تلك القوانين تعد واحدة من الإنجازات الكبيرة للأمم المتحدة، إذ إن تلك المجموعة مدونة شاملة ومحمية دولياً..

••بين «مكافحة الفساد» و«حقوق الإنسان» في شريعتنا وثقافتنا الإسلامية؛ ارتباط نظري وعلمي وثيق بعقيدتنا الإسلامية لا ينفكان أبداً.. لذلك؛ جاء الإسلام بضمانات تشكل حصانة من الفساد وملاحقة المفسدين.. أما «حقوق الإنسان» وحرياته العامة؛ فاعتبرتها الشريعة الإسلامية أحكاماً شرعية (تكاليف دينية وواجبات شرعية) لا تجوز مخالفتها أو الاعتداء عليها أو مصادرتها أو إلغاؤها، بمعنى أنها حقوق مقدسة لقداسة النص الذي أثبتها.

••المملكة العربية السعودية وقّعت الكثير من المواثيق الدولية الخاصة بمكافحة الفساد ورعاية حقوق الإنسان، ولكننا اتخذنا من الشرعية الإسلامية منهاجاً وشرعاً لمحاربة الفساد وتجريمه، ومنح الإنسان حقوقه الكاملة.. فأنشأت دولتنا هيئتين؛ «هيئة الرقابة ومكافحة الفساد» لحماية المال العام والقضاء على الفساد لتطهير المجتمع من آثاره الخطيرة، و«هيئة حقوق الإنسان» لتعزيز الحقوق الإنسانية ونشر الوعي بها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أمير القصيم: ميزانية الخير.. تعكس إهتمام القيادة الحكيمة لمواصلة مسيرة التحول الاقتصادي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 جماد الاول 1444هـ - 08 ديسمبر 2022م
https://www.alriyadh.com/1986374

رفع صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود أمير منطقة القصيم التهنئة لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولسمو ولي عهده الأمين رئيس مجلس الوزراء - حفظهما الله - بمناسبة إعلان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1445/1444هـ (2023م).والتي جاءت لترجمة اهتمام القيادة الرشيدة - أيدها الله - لمواصلة مسيرة التحول الاقتصادي، وفق توجيهات خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - والتي توكد بشكل جليّ متانة وقوة اقتصاد المملكة ، نحو تحقيق رؤية المملكة 2030 وقال الأمير د.فيصل بن مشعل في تصريح بهذه المناسبة : " بأن حديث سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان -حفظه الله- في مجلس الوزراء ، أكد على دعم الإنفاق الاستراتيجي، ومبادرات الاستثمار لتحقيق مستهدفات التحول الاقتصادي، والحفاظ على المركز المالي القوي للمملكة وبين سموه بأن القيادة الحكيمة حرصت في ميزانية 2023م ترتيب أولويات الإنفاق على المشاريع الرأسمالية وفق الاستراتيجيات المناطقية والقطاعية، المتوائمة مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 والتوجهات الوطنية،والاستمرار تنفيذ البرامج والمشاريع ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى دعم التنوع الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص بتحسين بيئة الأعمال، وتذليل المعوقات؛ لجعلها بيئة جاذبة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي للعام القادم وعلى المدى المتوسط مختتماً سموه تصريحه بدعاء الله سبحانه وتعالى أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، وأن يمدّهما بعونه وتوفيقه، وأن يديم على بلادنا أمنها وأمانها واستقرارها.

ولي العهد: المواطن السعودي هو أعظم ما تملكه المملكة للنجاح... ودوره محوري في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة

ميزانية المملكة لعام 2023 تتوقع إنفاق 1114 مليار ريال وفائضاً بـ 16 مليار ريال

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 جماد الاول 1444هـ - 08 ديسمبر 2022م
https://www.alriyadh.com/1986270

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله -، جلسة مجلس الوزراء للميزانية العامة للدولة للعام المالي 1444 / 1445هـ (2023م) التي عقدها مجلس الوزراء في قصر اليمامة بمدينة الرياض، اليوم الأربعاء الثالث عشر من شهر جمادى الأولى 1444هـ الموافق السابع من شهر ديسمبر 2022م.

وقد استفتح المجلس جلسته بآيات بينات من القرآن الكريم، ثم تفضل خادم الحرمين الشريفين ـ حفظه الله ـ، بإلقاء الكلمة التالية:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله

بعون الله وتوفيقه نعلن عن الميزانية العامة للدولة للعام القادم، سائلين الله عز وجل أن يُديم على وطننا نعمة الأمن والرخاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وقال خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، أنه روعي في ميزانية العام المالي القادم 1444/1445هـ الموافق 2023م، ما تشهده المملكة من حراك تنموي شامل ومستدام، لتطوير القطاعات التنموية الواعدة، وتعزيز الدور المحوري للمواطن في التنمية الاقتصادية وتوفير الممكنات الكفيلة بالحفاظ على سبل العيش الكريم للمواطنين والمقيمين.

وتابع ـ حفظه الله ـ قائلا: "سيتم مواصلة العمل بكل ما نملك من موارد وبعقول وسواعد أبناء وبنات الوطن لتحقيق رؤية المملكة 2030، مستعينين بالله عز وجل ومتوكلين عليه ونسأل الله العلي القدير أن يديم على وطننا ما أفاء عليه من نعم الأمن والاستقرار والرخاء."

وبعد انتهاء كلمته ـ أيده الله ـ، استكمل مجلس الوزراء جلسته برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ـ حفظه الله ـ، مقدماً شكر المجلس وتقديره لخادم الحرمين الشريفين ـ أيده الله ـ على تفضله بتشريف المجلس للإعلان عن الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1444 / 1445هـ (2023م)، ثم استعرض مجلس الوزراء بنود هذه الميزانية، وأصدر قراره بشأن الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1444 / 1445هـ (2023م) المتضمن ما يلي:

1- تقدر الإيرادات بمبلغ (1,130,000,000,000) ألف ومائة وثلاثين مليار ريال.

2- تعتمد المصروفات بمبلغ (1,114,000,000,000) ألف ومائة وأربعة عشر مليار ريال.

3- يقدر الفائض بمبلغ (16,000,000,000) ستة عشر مليار ريال.

ووجه صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء ـ حفظه الله ـ الوزراء والمسؤولين كل فيما يخصه بالالتزام الفاعل في تنفيذ ما تضمنته الميزانية من برامج ومشاريع تنموية واجتماعية.

أرقام من الميزانية

صدر عن مجلس الوزراء اليوم قرار بشأن الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1444 / 1445هـ (2023م)، فيما يلي نصه:

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المواد (الثانية والسبعين) و(الثالثة والسبعين) و(السادسة والسبعين) و(الثامنة والسبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / 90) وتاريخ 27 / 8 / 1412 هـ.

وبعد الاطلاع على المواد (25) و (26) و (27) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / 13) وتاريخ 3 / 3 / 1414هـ.

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م / 6) وتاريخ 12 / 4 / 1407هـ الذي ينص على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجدي من كل عام.

وبعد الاطلاع على قراري مجلس الوزراء رقم (157) وتاريخ 12 / 9 / 1420هـ، ورقم (153) وتاريخ 17 / 4 / 1435هـ.

وبعد الاطلاع على الأمرين الساميين رقم (16118) وتاريخ 4 / 3 / 1444هـ، ورقم (33306) وتاريخ 10 / 5 / 1444هـ.

وبعد الاطلاع على توصية مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (1 - 3 / 44 / ت) وتاريخ 27 / 3 / 1444هـ.

وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات الدولة للسنة المالية 1444 / 1445هـ المرفوعة بخطاب معالي وزير المالية رقم 4573 وتاريخ 11 / 5 / 1444هـ.

يقرر ما يلي:

أولاً: تقدر إيرادات وتعتمد مصروفات الدولة للسنة المالية 1444 / 1445هـ، وفقاً لما يلي:

- 1تقدر الإيرادات بمبلغ (1,130,000,000,000) ألف ومائة وثلاثين مليار ريال.
- 2تعتمد المصروفات بمبلغ (1,114,000,000,000) ألف ومائة وأربعة عشر مليار ريال.
- 3يقدر الفائض بمبلغ (16,000,000,000) ستة عشر مليار ريال.

ثانياً: 1 -يُحوَّل الفائض من إيرادات الميزانية العامة للدولة إلى حساب الاحتياطي العام للدولة.
- 2يفوض وزير المالية خلال السنة المالية - استثناءً من الفقرة (1) من هذا البند - بما يلي:
أ - تخصيص الإيرادات المحصلة بالزيادة عن المقدر لها أو جزء منها والمودعة في حساب جاري وزارة المالية - تنفيذاً للأمر الملكي رقم (55685) وتاريخ 30 / 11 / 1438هـ والتوجيه الوارد في برقية الديوان الملكي التعميمية رقم 33901 وتاريخ 20 / 6 / 1442هـ - للجهات الحكومية التي قدرت إيراداتها في ميزانية هذا العام.
ب -تخصيص الإيرادات المباشرة (الذاتية) ونفقاتها للجهات الحكومية التي تنص أنظمتها أو تنظيماتها على تمويل نفقاتها من إيراداتها والتي لم تدرج ضمن ميزانية هذا العام تحت اعتماد مقابل إيراد.
ج -اعتماد وإضافة الحوافز المترتبة على تحقيق الجهات الحكومية زيادة في إيراداتها، وذلك بالاستناد إلى الأمر السامي رقم (15076) وتاريخ 8 / 3 / 1443هـ، القاضي بتمديد العمل بآليات تنمية إيرادات الجهات الحكومية، والمادة (الخامسة) من نظام إيرادات الدولة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / 68) وتاريخ 18 / 11 / 1431هـ.
ثالثاً: 1 - في حال وجود مستحقات مترتبة على سنوات مالية منتهية، تلتزم الجهات الحكومية بصرفها بما لا يتجاوز نهاية الشهر الثاني من السنة المالية 1444 / 1445هـ، وإجراء ما يلزم من مناقلات في ميزانياتها لصرف هذه المستحقات، وأن يشتمل التقرير السنوي للجهة الحكومية على تفاصيل ما أُجري.
ويتولى الديوان العام للمحاسبة متابعة مدى التزام الجهات الحكومية بما قضت به هذه الفقرة، والرفع عن ذلك، لاتخاذ الإجراءات المقررة نظاماً بحق الجهات المخالفة.
- 2يفوض وزير المالية بتدبير وإضافة الاعتمادات اللازمة لسداد المستحقات التي لا تقابلها اعتمادات كافية في بنود الميزانية العامة للدولة، مع مراعاة سقف النفقات المعتمد.
- 3يفوض وزير المالية بتدبير وإضافة التكاليف المترتبة على الفروقات الضريبية في العقود والتكاليف اللازمة للعقود البديلة والتكاليف الناتجة عن الأحكام القضائية الصادرة بحق الجهات الحكومية أو تعديل أسعار العقود أو الاتفاقيات أو تمديد أو نقل المشروعات حسب الأنظمة والتعليمات الصادرة بشأنها.
- 4على الوزير المختص أو رئيس الجهة الملحقة ميزانيتها بالميزانية العامة للدولة رفع جميع التزاماتها التعاقدية على (منصة اعتماد)، سواءً كانت عقوداً أو تعميدات، بما في ذلك العقود والتعميدات المستثناة من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وفقاً للضوابط الواردة في تعليمات تنفيذ الميزانية العامة للدولة والتعليمات المالية والمحاسبية، وأن يشتمل التقرير السنوي للجهة الحكومية على تفاصيل ما أُجري.
ويتولى الديوان العام للمحاسبة متابعة مدى التزام الجهات الحكومية بما قضت به هذه الفقرة، والرفع عن ذلك، لاتخاذ الإجراءات المقررة نظاماً بحق الجهات المخالفة.
رابعاً: يستمر العمل بالفقرات (2 - أ) و (2 - ب) و (2 - ج) و (2 - د) من البند (رابعاً)، من المرسوم الملكي رقم (م / 40) وتاريخ 30 / 4 / 1442هـ حتى نهاية السنة المالية 1444 / 1445هـ، وتشتمل الفقرة (2 - أ) على عقود واتفاقيات التحوط لإدارة مخاطر الدين العام، ولوزير المالية اعتماد السياسات اللازمة بشأن ذلك، ويضاف إلى الفقرة (2 - ب) أي نوع من المنشآت والصناديق الاستثمارية.
خامساً: يستمر العمل - فيما يتصل بالسنة المالية 1444 / 1445 هـ وحتى نهايتها - بالبنود (ثانياً)، و(ثالثاً)، و(رابعاً)، و(خامساً)، و(سادساً)، و(سابعاً)، و(تاسعاً)، و(ثاني عشر)، و(ثالث عشر)، من المرسوم الملكي رقم (م / 39) وتاريخ 8 / 5 / 1443هـ، مع إضافة الجهات الحكومية التي تحصل على إعانة من الميزانية العامة للدولة إلى الفقرة (1) من البند (خامساً) من ذلك المرسوم.
سادساً: يفوض وزير المالية باعتماد وإضافة الحوافز المترتبة على تحقيق الجهات الحكومية وفورات في ميزانياتها استناداً إلى الأمر السامي رقم (52818) وتاريخ 14 / 9 / 1442هـ.
وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرافقة لهذا.
رئيس مجلس الوزراء
ولي العهد: ميزانية العام المالي 2023 م تدعم الإنفاق الاستراتيجي
أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، أن مسيرة التحول الاقتصادي التي تتبناها حكومة المملكة مستمرة، وأن ما تحقق من نتائج إيجابية حتى الآن وفق توجيهات خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - يؤكد نجاح الإصلاحات الاقتصادية والمالية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، وتقوية المركز المالي للمملكة بما يضمن الاستدامة المالية نحو مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح.

ورفع سموه الكريم أسمى آيات الشكر والعرفان لخادم الحرمين الشريفين ـ أيده الله ـ على ما يوليه مقامه الكريم من رعاية وتوجيهات سديدة لتحقيق الغايات المنشودة لازدهار اقتصادنا الوطني، وتقدم المملكة في المجالات كافة.
وأوضح سموه أن الحكومة تستهدف في ميزانية 2023م ترتيب أولويات الإنفاق على المشاريع الرأسمالية وفق الاستراتيجيات المناطقية والقطاعية، المتوائمة مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 والتوجهات الوطنية، وأنها مستمرة في تنفيذ البرامج والمشاريع ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى دعم التنوع الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص بتحسين بيئة الأعمال، وتذليل المعوقات؛ لجعلها بيئة جاذبة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي للعام القادم وعلى المدى المتوسط.
وقال سموه " إن التعافي الاقتصادي ومبادرات وسياسات الضبط المالي وتطوير إدارة المالية العامة وكفاءتها أسهمت في تحقيق فائض في الميزانية ، مع المحافظة على تحقيق المستهدفات الرئيسية للرؤية ، حيث يتوقع أن يبلغ الفائض في عام 2022م نحو 2.6 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وأكد أن الفوائض المتحققة في الميزانية ستوجه لتعزيز الاحتياطيات الحكومية، ودعم الصناديق الوطنية، وتقوية المركز المالي للمملكة؛ لرفع قدراتها على مواجهة الصدمات والأزمات العالمية، وأكد سموه أنه يتم النظر حالياً في إمكانية تعجيل تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الاستراتيجية ذات الأولوية.
وأوضح سموه أن الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تطبق منذ انطلاق رؤية المملكة 2030 أسهمت في تحسين المؤشرات المالية والاقتصادية، ودفع مسيرة التنويع الاقتصادي والاستقرار المالي، حيث حققت المملكة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022م، معدلات مرتفعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغت نحو 10.2%، وانعكس ذلك بوضوح على نمو العديد من الأنشطة الاقتصادية والقطاعات المختلفة غير النفطية بتسجيلها معدلات نمو 5.8% وأن من المتوقع بنهاية العام الحالي بلوغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 8.5%. كما انعكس ذلك النمو على خلق مزيد من فرص العمل مما أسهم في انخفاض معدلات البطالة بين المواطنين إلى 9.7% خلال الربع الثاني من العام 2022م، وهو الأقل خلال العشرين سنة الماضية، مبيناً سموه أن أكثر من 2.2 مليون مواطن يعملون في القطاع الخاص، وهو الرقم الأعلى تاريخياً، كما أشاد سموه بارتفاع المشاركة الاقتصادية للمرأة من 17.7% إلى 35.6%.
كما أكد سمو ولي العهد أن المواطن السعودي هو أعظم ما تملكه المملكة العربية السعودية للنجاح، فدور المواطن محوري في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، ويسهم بشكل مباشر في تحقيق الإنجازات والمضي قدماً في مختلف المجالات والقطاعات الواعدة. وأوضح سموه أن الحكومة تواصل جهودها في تعزيز منظومة الدعم والحماية الاجتماعية للمواطنين لما تشكله من أهمية في توفير مستوى معيشي كريم للمواطنين كافة، وبالذات الفئات الأقل دخلاً. مبيناً سموه أن جميع برامج الرؤية تهدف إلى تعزيز جودة حياة المواطنين، بما في ذلك زيادة فرص التوظيف وتحسين مستوى الدخل، كما تهدف إلى تطوير البنى التحتية للمدن، وتوفير جميع الخدمات وفق أعلى المستويات العالمية.
وأشار سموه إلى أن ميزانية عام 2023م، تأتي استمراراً لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، حيث تركز على مرحلة تسريع تحقيق النتائج، فقد نجحت الحكومة في تنفيذ العديد من المبادرات الداعمة والإصلاحات الهيكلية لتمكين التحول الاقتصادي واشراك القطاع الخاص في رحلة التحول، موضحاً سموه أن مراجعة وتحديث الاستراتيجيات والبرامج والمبادرات والإجراءات تتم بصفة دورية للتأكد من فاعليتها، وتصحيح مسارها كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
وذكر سموه أن الحكومة بالإضافة إلى مجالات الإنفاق عموماً، تنفذ عدداً من المبادرات الرئيسة التي ستسهم في تعزيز دور القطاع الخاص، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي ستساعد على تحقيق طموحات وتطلعات رؤية المملكة 2030، مستندة على مكامن القوة التي حباها الله لهذه البلاد؛ من موقع استراتيجي متميز، وقوة استثمارية رائدة، وعمق عربي وإسلامي. وأشار سموه إلى إطلاق المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية، التي ترسخ دور المملكة بصفتها حلقة وصل رئيسة، تعزز كفاءة سلاسل الإمداد العالمية التي ستسهم في تجاوز التحديات التي تؤثر في كفاءة الاقتصاد العالمي ونموه، وأكد سموه أن المملكة ستستمر خلال العام القادم وعلى المديين المتوسط والطويل في زيادة جاذبية اقتصاد المملكة كقاعدة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتنويع الاقتصاد عن طريق تطوير القطاعات الواعدة.
كما أشار سموه إلى أن رؤية المملكة 2030، تركز على تبني إصلاحات ضخمة في مختلف المجالات، ويعد وجود قطاع صناعي حيوي ومستدام قادر على المنافسة ومعتمد على التصدير ممكّناً لتحقيق مستهدفاتها، لذلك أطلقت الاستراتيجية الوطنية للصناعة التي تهدف إلى تنمية بيئة الأعمال الصناعية، وتنويع قاعدتها، وتعزيز تجارة المملكة الدولية، وتدعيم وصول الصادرات الوطنية إلى الأسواق العالمية، وتنمية وتعزيز الابتكار والمعرفة، كما يتوقع أن تحقق الاستراتيجية تأثيراً إيجابياً ضخماً في اقتصاد المملكة، حيث حددت أكثر من 800 فرصة استثمارية بقيمة تريليون ريال، وتعمل على مضاعفة قيمة الصادرات الصناعية لتصل إلى 557 مليار ريال، ووصول مجموعة قيمة الاستثمارات الإضافية في القطاع إلى 1.3 تريليون ريال، وزيادة صادرات المنتجات التقنية المتقدمة بنحو 6 أضعاف، إضافة إلى استحداث عشرات الآلاف من الوظائف النوعية عالية القيمة.

وعرج سموه على الدور المهم والجهود التي بذلتها المملكة في السعي نحو أمنها الغذائي بتوجهها المبكر الذي لاقى نجاحاً وتفوقاً خلال التوترات الجيوسياسية وما رافقها من تبعات وضغوط على الأمن الغذائي في عموم دول العالم، حيث تميزت استراتيجية الأمن الغذائي في المملكة بتكاملها الذي ظهر واضحاً في استقرار أوضاع الغذاء داخلياً خلال هذه الفترة التي يشهد فيها العالم نقصاً في تدفق الإمدادات الغذائية نتيجة الظروف الجيوسياسية وتأثيرات تغير المناخ وشح الموارد المائية.

وفي ختام تصريحه أشار سموه إلى أن نجاح الحكومة في التصدي للمخاطر الناجمة على التغيرات الجيوسياسية والحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية يثبت قوة اقتصاد المملكة في مواجهة التحديات الطارئة. كما أكد سموه الدور الريادي للمملكة في استقرار أسواق الطاقة في إطار السعي للإسهام في تعزيز استقرار الاقتصاد العالمي والمحلي ونموه.

وزير الشؤون الإسلامية يوجه بتخصيص خطبة يوم الجمعة المقبلة للحث على النزاهة ومحاربة الفساد

المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 جماد الاول 1444هـ - 08 ديسمبر 2022م
https://www.alriyadh.com/1986269

وجه وزير الشؤون الإسلامية د. عبداللطيف آل الشيخ خطباء الجوامع في مناطق المملكة بتخصيص خطبة يوم الجمعة القادمة 15/ 5 / 1444هـ للحث على النزاهة ومحاربة الفساد، وأهمية المحافظة على المال العام وعدم الاعتداء عليه، والحث على الإبلاغ عن جرائم الفساد ومرتكبيها.

وأوضحت وزارة الشؤون الإسلامية أن هذا التوجيه يأتي بناءً على ماورد للوزارة من هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بطلب مشاركة خطباء الجوامع بتعزيز السلوك الأخلاقي عن طريق توعية الوازع الديني للحث على النزاهة ومحاربة الفساد.

"الولاية" تدرس أوضاع القاصرين السعوديين في مصر

المصدر: جريدة المدينة الخميس 14 جماد أول 1444هـ - 08 ديسمبر 2022م
https://www.al-madina.com/article/817859

كلّفت الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم وفدًا من الهيئة للاطلاع على أحوال القاصرين السعوديين الذين يعيشون في جمهورية مصر العربية المشمولين بنظام الهيئة.

وزار الوفد القاصرين المشمولين بنظام الهيئة برئاسة مدير مالية المستفيدين عبدالعزيز المنيف، وعضوية مدير شؤون القاصرين ناصر السكران، ومدير البرامج المساندة عبدالمحسن الداؤود.

وأوضح المنيف أن الوفد درس حالة بعض الفئات الكريمة المخدومة من قبل الهيئة للسعوديين المقيمين في مصر مِمَّن تقوم الهيئة بالولاية على أموالهم، وإعادة تقييم النفقة المخصصة لهم، حيث تقوم الهيئة بتغطية 15 برنامجًا للقاصر المشمول تحت ولاية الهيئة تشمل جميع احتياجاته وفق وضعه المعيشي والمالي.

إنجاز 90٪ من طلبات "إحكام" .. ورفع قوة الجواز السعودي

170ألف وظيفة العام القادم.. ومراقبة أسعار السلع التموينية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 جماد أول 1444هـ - 08 ديسمبر 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2121184

تعتزم العديد من الجهات الحكومية إطلاق مشاريع مخطط لها خلال العام القادم؛ وفقاً لما أعلنت وزارة المالية في موازنتها لعام 2023، فمن أبرز تلك المشاريع إطلاق برنامج توطين (المرحلة الثانية) لزيادة فرص العمل للمواطنين بتوفير 170 ألف وظيفة، مع توطين أكثر من 11 نشاطاً ومهنة في عدد من القطاعات لرفع جودة العاملين فيها، وتعزيز نمو سوق العمل المحلي وزيادة فرص العمل للمواطنين.

وأظهر مستهدف عقارات الدولة، أنه سيتم العمل على الانتهاء مما يقارب من 90% من طلبات المستفيدين المتقدمين عبر الأمانة العامة للجان النظر في طلبات تملك العقارات «إحكام»، وتنظيم عمليات طلبات جميع الجهات الحكومية من خلال منهجية وآليات للتخطيط المستقبلي ومواءمتها مع ميزانية الدولة العامة. وفي ما يختص بالجانب التجاري، فستتم أتمتة رصد الأسعار ومتابعة المخزون التمويني؛ بهدف رصد حركة الأسعار للسلع ومراقبة تأمين المخزون. وكشفت مستهدفات موازنة العام القادم، أنه سيتم العمل على تحسين قوة وترتيب الجواز السعودي من خلال التفاوض مع الدول لإعفاء المواطنين من شرط الحصول على تأشيرة، إضافة لإنشاء منصة الكترونية للتعامل مع الوظائف الدولي من جميع مراحل توظيف السعوديين بالمنظمات والهيئات الإقليمية للمساهمة في رفع عدد المواطنين العاملين في المنظمات الإقليمية والدولية. وبينت وزارة المالية أنه سيتم العمل على زيادة حصة المعاملات غير النقدية من 36% في عام 2019، إلى 70% بحلول عام 2025، واتضح جلياً في مؤشر السحوبات النقدية، إذ انخفضت السحوبات النقدية بنسبة 5.6% منذ بداية العام الحالي 2022 حتى سبتمبر، فيما نما مؤشر مدفوعات «سداد» بنسبة 13.1%، وفقاً لتطوير آلية القطاع المالي الذي يسعى إلى تحسين البنية التحتية لأنظمة المدفوعات، وتعزيز الدفع الإلكتروني وتقليل التعامل النقدي بما يتناسب مع حاجات الأفراد والمنشآت التجارية.

15.2مليار ريال استثمارات أجنبية مباشرة

تمكنت السعودية من جذب استثمارات أجنبية مباشرة بنحو 15.2 مليار ريال، خلال النصف الأول من العام الحالي 2022، وتعد الاستراتيجية الوطنية للاستثمار عنصراً أساسياً وممكناً في رؤية المملكة 2030، الهادفة إلى رفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 388 مليار ريال سنوياً بحلول 2030، وفي ظل الجهود المبذولة من الجهات ذات العلاقة تهدف المملكة إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتسهيل العقبات أمام المستثمر، إلى جانب المشاريع الضخمة والفرص الاستثمارية المتاحة في ظل رؤية المملكة 2030.

تحسباً للتطورات العالمية.. معايير متحفظة للميزانية

أعلنت وزارة المالية، أن الزيادة في الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار البترول، إضافة إلى تحسن الأنشطة الاقتصادية والتعافي الاقتصادي، بالتوازي مع جهود الحكومة، بالاستمرار في تطبيق المبادرات لتنمية الإيرادات غير النفطية، كما يتوقع أن ينخفض إجمالي الإيرادات في عام 2023، بنسبة 8.4% مقارنة بتوقعات عام 2022، ويأتي ذلك للتوجه الذي تتبناه الحكومة في بناء تقديرات الإيرادات النفطية وغير النفطية في الميزانية على معايير تتسم بالتحفظ، تحسباً لأي تطورات قد تطرأ على الاقتصاد المحلي والعالمي.

وتبنت الحكومة سياسات متسقة لمواجهة الأزمات التي يشهدها العالم للعام الحالي، التي تؤثر على اقتصاد المملكة كأزمة الغذاء والتضخم، إضافة إلى تعطل سلاسل الإمداد والاضطرابات الجيوسياسية، كما سعت للمحافظة على الاستقرار المالي، والتعجيل بتنفيذ بعض البرامج والمشاريع للمضيّ قدماً بتحقيق رؤية المملكة 2030. كما تستهدف سياسة النفقات للعام المالي 2023 المحافظة على المكتسبات التي حققت مسبقاً في المالية العامة، إضافة إلى التوجه للإنفاق الاستراتيجي الذي يسهم في تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية إيجابية على المديين المتوسط والطويل لتنمية القطاعات الواعدة.

322ملياراً إيرادات الضرائب

تحويل 4 ملايين برميل نفط يومياً إلى «بتروكيماويات«

توقعت وزارة المالية أن تصل إيرادات الضرائب العام القادم نحو 322 مليار ريال، بارتفاع نسبته 2.3% مقارنة بتقديرات في عام 2022، نتيجة استمرار التحسن في النشاط الاقتصادي، والأثر الإيجابي للتطوير المستمر في الإدارة الضريبية وتحسن عمليات التحصيل، الذي ساهم، بدوره، في رفع مستوى الالتزام لدى المكلفين ومن ثم رفع إجمالي الإيرادات الضريبية.

ومن المُتوقّع أن تبلغ إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو 22 مليار ريال في عام 2023 بتراجع نسبته 2.5% مقارنة بالمتوقع تحصيله في عام 2022، ويعود ذلك إلى تحصيل مبالغ غير متكررة تخص سنوات سابقة خلال عام 2022، وعند استبعادها تحقق ارتفاع بنسبة 8.1%، نتيجة توقع تحسن أداء القطاعات الاقتصادية ومن أهمها قطاع الصناعات التحويلية، والنمو الإيجابي في حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية نتيجة تحسن البيئة الاستثمارية المدعومة بمستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار.

وبالنسبة للضرائب على السلع والخدمات، فمن المُقدر أن تحقق نحو 254 مليار ريال في 2023، بارتفاع نسبته 3.9% عن المتوقع تحقيقه في عام 2022، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى التوقعات الإيجابية لأداء بنود مبادرات الإيرادات غير النفطية المرتبطة بنمو النشاط الاقتصادي، إضافة إلى توقعات استمرار تحسن ونمو مؤشرات الاستهلاك.

أعلن تقرير موازنة 2023، أنه سيتم العمل على تنفيذ استراتيجية وطنية لتحويل 4 ملايين برميل يومياً من البترول وسوائل الغاز إلى بتروكيماويات داخل وخارج المملكة، مع خفض استهلاك وقود الديزل في إنتاج الطاقة الكهربائية بمقدار 5062 برميلاً، وربط مستخدميه بالشبكة الكهربائية، مع تعزيز الربط الكهربائي للمملكة مع الدول والتبادل التجراي للكهرباء، لتعظيم الاستفادة من الموقع الاستراتيجي للمملكة لتكون مركزاً عالمياً للربط وتصدير الطاقة الكهربائية.
أبرز مستهدفات موازنة 2030:
توفير 170 ألف وظيفة
متابعة
المخزون التمويني ومراقبة السلع

وزير الموارد البشرية يدشن برنامج "توطين" لتعزيز فاعلية الجهات الحكومية في زيادة التوظيف

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 07 جماد أول 1444هـ - 01 ديسمبر 2022م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2120585

دشن وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي، بمشاركة وحضور ممثلي الجهات الحكومية الإشرافية، اليوم (الأربعاء)، برنامج «توطين»؛ لتعزيز فاعلية الجهات الحكومية في زيادة معدلات التوظيف، واستقطاب الكوادر الوطنية المطلوبة في المهن التخصصية النوعية والفنية والتقنية، من خلال ثلاثة مسارات رئيسة للبرنامج: الحوكمة، ووضع المستهدفات، ونقل المعرفة.

ونوه الراجحي في كلمته خلال الحفل بدعم وتوجيهات القيادة الرشيدة لتحقيق مستهدفات إستراتيجية سوق العمل، ورؤية السعودية 2030، مشيراً إلى مواصلة العمل مع جميع الجهات الإشرافية في برنامج التوطين والمكون من 6 وزارات (التجارة، السياحة، النقل والخدمات اللوجستية، الصحة، والشؤون البلدية والقروية والإسكان، والصناعة والثروة المعدنية)، موضحاً أنه تم اختيار الجهات الإشرافية بناءً على الجهوزية العالية لإدارة ملف التوطين، والإشراف على نحو 70% من العاملين في أنشطة القطاع الخاص.

وأكد المهندس الراجحي بدء نقل مهمات التوطين للجهات الإشرافية، من خلال برنامج إدارة ملف التوطين، كما تم تشكيل اللجان في جميع الجهات الإشرافية المشاركة، مبيناً أن الوزارة تعمل على عدد من البرامج والمبادرات لدعم وتمكين الجهات الإشرافية وتنمية رأس المال البشري، ومن ذلك مبادرة وحدة استشراف العرض والطلب، ومؤشر استحداث الوظائف، ومبادرة مسرعة المهارات وقسائم التدريب.

واستعرض نائب وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لقطاع العمل الدكتور عبدالله بن ناصر أبوثنين، رحلة برنامج التوطين منذ نسخته الأولى، وأبرز إحصاءاته، التي تضمنت إصدار 39 قراراً لتوطين عدد من الأنشطة والمهن، وقرارات التوطين المناطقي، إلى جانب إحصاءات وصول عدد العاملين السعوديين إلى ما يزيد على 2.2 مليون في القطاع الخاص كرقم تاريخي في سوق العمل السعودي، ومساهمة برنامج توطين في خلق العديد من الفرص الوظيفية للسعوديين والسعوديات في القطاع الخاص، وذلك في مهن نوعية وتخصصية، وقطاعات مختلفة مما أسهم في ارتفاع معدل المشاركة للقوى العاملة السعودية إلى 52.%

كما تضمن حفل التدشين إعلان تولي الجهات الإشرافية لمهمات التوطين في قطاعاتها المختلفة، بالشراكة والتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، كما تضمن برنامج الحفل جلسات حوارية مع ممثلي الجهات الإشرافية، حيث تحدثوا فيها عن مستهدفات قطاعاتهم بعد تولي مهمات التوطين.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

34أداة لحماية الصناعة السعودية من المنافسة غير العادلة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 14 جماد أول 1444هـ - 08 ديسمبر 2022م
https://www.aleqt.com/2022/12/07/article_2445651.html

أكد بندر الخريف وزير الصناعة والثروة المعدنية رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية، أن مبادرة "تحفيز الصناعة المحلية"، تهدف إلى تحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي، ورفع نسبة المحتوى المحلي، وزيادة الكفاءة التشغيلية والطاقة الإنتاجية، ورفع تنافسية المصانع الوطنية.

وأوضح خلال النسخة الرابعة لحفل الصندوق الصناعي لتمكين القطاع الخاص، أن الأعوام الثلاثة الماضية أسست قاعدة من العلاقة التشاركية مع القطاع الخاص، وقد توزعت مكاسب القطاع الصناعي خلالها على عدة مستويات، فعلى "مستوى حماية الصناعة الوطنية"، بدأت اللجنة الدائمة لعدالة المنافسة أعمالها لحماية القطاع الصناعي من المنافسة غير العادلة عبر 34 أداة حماية موزعة بين الجهات الأعضاء في اللجنة، إضافة إلى تطبيق قواعد المنشأ الوطنية.

وأفاد بأنه سيجري إطلاق عدد من المبادرات الفرعية، ضمن مبادرة تحفيز الصناعة المحلية، سيكون لجهات منظومة الصناعة دور مساهم في تنفيذها، ومن هذه المبادرات إطلاق مسار مسرعة تنافسية، تحت مظلة مبادرة "مصانع المستقبل" لتمويل مشاريع الأتمتة والرقمنة عبر حوافز ستقدم إلى المصانع التي تتبنى تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وكفاءة الطاقة، وإطلاق مبادرة "تحفيز المصانع الواعدة"، وأول مساراتها هو مسار القروض الميسرة، الذي يستهدف تحفيز رواد الأعمال والاستثمار في القطاعات الاستراتيجية.

وأشار الخريف إلى أن القطاع الصناعي حقق خلال الأعوام الثلاثة الماضية "منذ إنشاء وزارة الصناعة والثروة المعدنية" عددا من الإنجازات، أبرزها جذب استثمارات جديدة تزيد على 360 مليار ريال، وتوفير أكثر من 177 ألف وظيفة جديدة في القطاع الصناعي، وتسجيل التراخيص الصناعية نموا يزيد على 25 في المائة لتصل إلى أكثر من عشرة آلاف مصنع.

وذكر أن القطاع الصناعي حقق أيضا عددا من المكاسب المهمة الأخرى هي: إطلاق ولي العهد الاستراتيجية الوطنية للصناعة، وإطلاق برنامج "صنع في السعودية"، وإطلاق برنامج "مصانع المستقبل"، وإطلاق برنامج "سلاسل الإمداد المحلية"، وإطلاق برنامج "دعم الأجور" لتوطين وظائف القطاع الصناعي، ولجنة صناعة اللقاحات والأدوية، واعتماد مجلس الاستدامة وتأسيس مركز الأزمات والطوارئ في المنظومة، واللجنة الإشرافية لقطاع الصناعة والثروة المعدنية لبرنامج "شريك"، ولجنة المنتجات التحويلية للبتروكيماويات، ولجنة حوكمة "صنع في السعودية"، ولجنة تعريفة "الاستهلاك الكثيف للطاقة"، ولجنة "تكامل سلال إمداد البتروكيماويات"، واللجنة الوطنية للحوافز.

وبين الخريف أن المكاسب الصناعية على "مستوى المحتوى المحلي" تمثلت في موافقة مجلس الوزراء على اعتماد ضوابط إعطاء أفضلية المحتوى المحلي في أعمال ومشتريات الشركات، التي تملك فيها الدولة أكثر من 50 في المائة، وتطبيق لائحة تفضيل المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، التي تصل إلى 30 في المائة لبعض المنتجات، وإدراج أكثر من 410 منتجات تغطي تسعة قطاعات استفاد منها 3936 مصنعا، وتشكيل فرق المحتوى المحلي في الجهات الحكومية، ولفت الانتباه إلى تحقيق عدد كبير من المكاسب الصناعية على "مستوى تمكين المصدرين والصادرات" منها: إنشاء بنك الاستيراد والتصدير كممكن مالي للقطاع الصناعي تصديريا، واللجنة الإشرافية لمعالجة معوقات التصدير، التي حصرت أكثر من 135 عائقا، تمت معالجة 69 عائقا منها.

بُشرى للمتقاعدين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 14 جماد أول 1444هـ - 08 ديسمبر 2022م
https://www.al-madina.com/article/817904

عبدالله الجميلي

*هناك تطبيق ومنصَّة تُدعى (تقدير)، أطلقتها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية؛ بزعم أنها تحمل مبادرة تقدير وإجلال لـ(المتقاعدين)، تجولت في أرجائها، واقتحمت أبوابها ونوافذها فلم أجد إلا تخفيضات بنسب متفاوتة ومحدودة من عدد قليل من شركات القطاع الخاص، وأغلبها تجد فيه اللمسات الإعلانية والتسويقية أكثر من الحرص على الخدمة ذاتها.

*****

*صدقوني أُصبت بالإحباط من جفاف تلك (المنصة وتطبيقها)، وخلوها من البرامج والمبادرات الحقيقية والفاعلة في خدمة (المتقاعدين) الذين أفنوا حياتهم وزهرة شبابهم في خدمة وطنهم في مختلف القطاعات، وكان أملهم أن يرتاحوا بعدها، وأن يجدوا التقدير من مجتمعهم ومؤسساته كافة.

*****

*أيها المسؤول الكريم (طائفة غير قليلة من المتقاعدين) وهم الذين كانت رواتبهم مجرد «بدلات مؤقتة» سقطت بتقاعدهم، فمعاشاتهم التقاعدية الشهرية أصبحت لا تتجاوز الـ(2500 ريال)، يبدأون في كبرهم ومرضهم رحلة جديدة من الكدّ والعناء والشقاء بحثاً عن تأمين لقمة العيش لأسرهم، وقيمة إيجار منازلهم!

****

*وهنا حكومتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمير محمد بن سلمان -حفظهما الله- حريصة جداً وأبداً على خدمة المواطن وتوفير ما يضمن له العيش الكريم، وجودة الحياة؛ وبالتالي أرجو من المؤسسات ذات العلاقة تحقيق ذلك فيما يخصّ المتقاعدين، الذين أرى أنّ لهم حقوقاً أتمنى أن يُبشَّروا بها، منها: (حد أدنى من المعاش التقاعدي لا يقل عن «5000 ريال»، على أن يشتمل على علاوة سنوية، تواكب التضخم وتورم الأسعار، وتسارع ارتفاعها، مع بدلات للأعياد ورمضان، وهناك التأمين الصحي، فهم أحوج ما يكونوا إليه؛ إذ هم في سنّ تحاصره الأمراض.)

*****

*أيضاً حقهم أن يساهم المجتمع بمختلف قطاعاته الحكومية والخاصة في تكريمهم بحيث يكون لهم إعفاءات أو خصومات كبيرة في رسوم الخدمات، ووسائل النقل، والمشافي الخاصة، مع إنشاء أندية اجتماعية تحتضنهم، وإطلاق برامج وفعاليات تُفيد من خبراتهم وتجاربهم، وأخيراً هذه دعوة لإنشاء جمعيات خيرية وصناديق وأوقاف لدعمهم.

استراتيجية وطنية لحماية السمعة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 14 جماد أول 1444هـ - 08 ديسمبر 2022م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2121084

أحمد الجميعة

إدارة السمعة لأي مجتمع أو منظومة ترتبط أساساً بوجود أهداف استراتيجية تنطلق منها، وهوية تعبّر عنها، ومخاطر تتعامل معها، وصراع تحتويه، وتواصل فاعل مع الجمهور المستهدف، وقياس لحجم تأثيره وردود فعله وتوجهاته ومواقفه، وهذه العناصر الرئيسة لإدارة السمعة هي أعم وأشمل من الصورة الذهنية التي يدركها الفرد معرفياً وعاطفياً وتبقى عالقة في ذهنه وتؤثر في سلوكه؛ باعتبار أن السمعة اليوم مشروعاً اتصالياً متكاملاً في أهدافه ورسائله وأنشطته، ومستوى علاقاته وشراكاته وتطلعاته واستدامته، ولا يمكن أن يكون قاصراً على انطباع أحادي يرتهن لحالة إدراك موقف يصعب تعميمه أو قياسه وبالتالي الحكم عليه، وعلى هذا الأساس تبقى إدارة السمعة من منظور استراتيجي أكثر نضجاً وتمكيناً في تحقيق الفاعلية الاتصالية لأي مجتمع، وقدرة على البناء الموضوعي المتماسك أمام التحديات والمتغيرات، وكفاءة في الوصف والتفسير والحكم والتنبؤ تجاه أي ظواهر أو مستجدات.

العالم اليوم يواجه تحديات كبيرة في إدارة السمعة والصراع حولها، وهي بالمناسبة ليست جديدة في توجهها، ولكنها مختلفة في أدواتها وتوقيتها؛ فمثلاً أمريكا وخلال حقبة السبعينات والثمانينات قبل أن يتحقق هدفها بانهيار الاتحاد السوفيتي في ديسمبر 1991 شوهت سمعة الروس في قضايا وملفات متعددة؛ حتى أن أفلام هوليود كانت شريكة في عملية التشويه الممنهجة، واليوم تعود فكرة التشويه مع الحرب الروسية الأوكرانية، ولكن بأدوات مختلفة، وتوقيت أيضاً مختلف، والهدف هذه المرة هو الرغبة في الهزيمة والانكسار للروس، وهو أشد من التفكيك الجغرافي من الاتحاد إلى جمهوريات متعددة.

هذا مثال من آلاف الأمثلة لحروب السمعة بين الدول والمجتمعات والمنظمات وحتى بين أصحاب المنتجات، ولكن ما يهمنا هو أن نقرر أن السمعة اليوم صناعة لا تحتمل أن تبقى في موقف الدفاع أو التصحيح أو التحسين، ولكنها تنطلق لتثبت العكس دائماً، وتسابق الزمن لتصل إلى المستحيل، وتراهن على الوعي لكسر الجمود، وتكسب الجميع في مصالح مشتركة، ومشروعات مستدامة، والأهم هو الثقة للمنافسة، والخروج إلى العالم الأول بمنجزات وأرقام وحقائق لا يمكن طمسها، أو النيل منها، أو التشكيك فيها.

نحن في المملكة نحتاج إلى استراتيجية وطنية لحماية السمعة وتعزيز المكانة، يندرج تحتها مستهدفات ومؤشرات ومبادرات نوعية، ويكون الجميع فيها شركاء في تقديم الواجب الوطني من مؤسسات وأفراد؛ لأن ما تحقق وما سيكون مستقبلاً يضعنا أمام تحدٍّ آخر، وهو كيف نحافظ على سمعة المملكة ومكانتها مع كل هذه المنجزات، وتحديداً من الأطر الإعلامية والاتصالية الملوثة والعابرة للحدود.

كاريكاتير

	الرياض www.Alriyadh.com المصدر: جريدة الرياض الخميس 14 جماد أول 1444هـ - 08 ديسمبر 2022م https://www.alriyadh.com/1986334
	الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 14 جماد أول 1444هـ - 08 ديسمبر 2022م https://www.aleqt.com/2022/12/08/article_2446326.html